الموقف الأوربي من الملف النووي الإيراني
(ألمانيا أنموذجا)

أ.م .د. حميد حمد السعدون* م. علي محمد حسين العامري*

الخلاصة :

هذا البحث محاولة لتقصي الموقف الاوربي من نشاطات ايران النووية في اطار برنامجها النووي الطموح, والسعي الى تسويته سلميا او بممارسة بعض الضغوط الدبلوماسية الاقتصادية على القيادة الايرانية من اجل التخلي عن طموحاتها النووية.. وتضطلع المانيا بجهد فردي او من خلال الترويكا الاوربية في متابعة الشأن النووي الايراني ساعية الى منع ايران من امتلاك سلاح نووي يمنحها موقعا اقليميا متميزا بما يعرض المعادلة الاقليمية القائمة في المنطقة الى اختلالات و تداعيات خطيرة من بين اهمها تعريض امن اسرائيل للخطر...

وتسعى المانيا من جانب اخر, الى زيادة حجم مصالحها التجارية والاقتصادية في ايران, وكذلك تأمين حضورها منفردة او مع الترويكا الاوربية في المنطقة بما يعزز دورها و دور الاتحاد الاوربي الذي يتطلع الى دور فاعل ومؤثر في الاحداث الدولية.

ورغم جهودها الساعية الى التهدئة في التعامل مع الملف النووي الايراني, من خلال الحوار والتفاوض, الا ان موقفها في حال تأكد الشكوك في نوايا ايران و قدرتها على تصنيع سلاح نووي بما يعرض امن اسرائيل الى الاخطار, فأنه امر غير مقبول, وفي هذه الحال تكون المانيا في الجانب الغربي الرافض لطموحات ايران النووية.

المقدمة :

باتت قضية الملف النووي الايراني الشائكة، محل اهتمام العالم اجمع، ازاء ما احاط بهذا الموضوع الكثير من الملابسات والاحداث والتأزمات، التي دفعته للصدارة، وكأنه القضية الاهم في هذا الوقت . وعلى الرغم من مرور العديد من السنوات بين تفجر هذه الازمة، وحالته الحالية، مع مارافق تلك المدة من مباحثات واتفاقيات بين ايران والاطراف المعنية، الا ان كلا الطرفين، يصلان في النهاية الى نفق مسدود لايفضي لفسحة امل قادمة، ومرد ذلك، ان ايران تتمسك بحقها الدولي في امتلاك التقنيات النووية لغرض استعمالها في الاستخدام السلمي، وبين دعاوي المجتمع الدولي وشكوكه بالنوايا والافعال الايرانية، التي افقدت ايران الكثير من المصداقية، جراء اخفاءها العديد من منشأتها النووية، خارج رقابة وكالة الطاقة النووية الدولية .

ان المنطقة التي تقع ايران في قلبها، منطقة استراتيجية مهمة، ولا تتحمل ضواغط اكثر زائداً انها المصدر الرئيس لمصادر الطاقة – النفط والغاز – والتي يحتاجها العالم كله، ولذلك فأن ادخال سلاح نووي فيها، امر يقلق المجتمع الدولي، ويزيد من توتر المنطقة ويدفع اطرافه للسلوك ذاته، مما يجعل العالم، تحت شفير الحرب الدائم، وهو امر يقلق المجتمع الدولي ولا يقبله .

وهذا البحث، محاولة، للاحاطة بالمشروع النووي الايراني، والموقف الالماني منه، بصفتها أحَد اعضاء الترويكا الاوربية، هادفين من ذلك تسليط الضوء على المخاطر والتداعيات التي يحملها هذا المشروع، على مقتنيه وعلى عموم دول المنطقة .

* مركز الدراسات الدولية – جامعة بغداد.

الخطوات الأولى للبرنامج النووي الايراني:

في ضوء العلاقة المتميزة التي كانت تنظم العلاقات الايرانية – الامريكية، ايام حكم الشاه " محمد رضا بهلوي " فقد بدأت ايران خطواتها الاولية في موضوع التعامل مع الذرة ومكوناتها النووية، من خلال المساعدة الامريكية في منتصف الخمسينيات من القرن الماضي، من خلال انشاء محطة نووية بحثية في جامعة طهران الهندسية . ولم تكن ايران اثناء تلك المدة الزمنية، تسعى لطموحات كبرى في المجال النووي، بقدر ما استغلت تلك المساعدة المسوقة تحت شعار الرئيس – ايزنهاور – الشهير " الذرة من اجل السلام " للاطلاع والبحث في هذه العلوم المتقدمة، وهذا ما دفعها للاسراع على وضع توقيعها على معاهدة الحد من الانتشار النووي في تموز / يوليو ١٩٦٨، وعززتها بالتوقيع على اتفاقية الضمانات النووية الخاصة بالوكالة الدولية للطاقة النووية (IAEA) في مايس / مايو ١٩٧٥([١])، مما يعني ان الرغبة الايرانية، كانت واضحة في الجهود الهادفة لاحتواء الانتشار النووي .

وقد كانت اولى الخطوات الايرانية الجدية في هذا الجانب، حينما وقعت عقداً مع شركة "Siemens" الالمانية، لبناء مفاعلين نوويين وبطاقة " ١٫٢٠٠ " ميغاواط في – بوشهر-، الحقتها بجملة من العقود مع الشركات الامريكية والفرنسية المتخصصة في هذا المجال . الا ان هذه الشركات اوقفت اعمالها والتزاماتها بعد المتغيرات العميقة التي عصفت بايران بعد ثورة ١٩٧٩، لأسباب سياسية. ولاسيما وان تلك الفترة، قد تزامنت مع القول الشائع لمرشد الثورة الاسلامية آية الله – الخميني – بتحريم استخدامات مثل هذا السلاح، لتعارضه مع الدين الاسلامي ([٢]) . والذي اعاد صياغته بشكل سياسي، وبما يلائم هذا الزمن " حسن روحاني " كبير مفاوضي ايران مع العالم بشأن ملفها النووي، وسكرتير المجلس الاعلى للأمن القومي الايراني، سابقاً، حينما قال " ان موقفنا الرافض لامتلاك اسلحة الدمار الشامل استراتيجي، لاننا نؤمن بأن هذه الاسلحة لن توفر الأمن لايران ... بل على العكس من ذلك تماماً، اذ انها ستسبب بمشاكل كبيرة ... " ([٣]) .

ثم دخلت ايران في لجة الحرب مع العراق ١٩٨٠ – ١٩٨٨، الامر الذي اشغلها عن الاهتمام بهذا الامر، لكن في العام ١٩٨٤، بدأت ايران برنامجاً نووياً موسعاً ركز على دورة الوقود النووي، ضمن ذلك تخصيب اليورانيوم وانتاج البلوتونيوم وفصله ، وكان الهدف المعلن لهذا البرنامج هو استخدام المفاعلات النووية لانتاج الطاقة الكهربائية ([٤]) .

الا ان انتهاء الحرب العراقية – الايرالانية عام ١٩٨٨ ومن ثم وفاة آية الله – الخميني – عام ١٩٨٩، وما تلاها متغيرات هائلة في طبيعة وهيكلية القوى الدولية، بعد سقوط جدار برلين، وتفكك منظومة الدول الاشتراكية، وكان الحدث الابرز فيها، تفكك الاتحاد السوفيتي عام ١٩٩١، وتشرذم مكوناته، مع مارافق ذلك من رواج التجارة السرية للمواد النووية، قد مكن ايران من الحصول على تقنيات متقدمة في هذا المجال ([٥]) . دون ان نغفل مدى الاستفادة المتحققة لايران من الجهد الباكستاني في هذا الاطار، والذي تكشفت مدياته وحجمه لاحقاً، بعد افتضاح المنظمة السرية التي كان يقودها الخبير النووي الباكستاني " عبد القدير خان " ([٦]) . كل ذلك، وفر لايران، وقتاً مهماً، مكنها من تجاوز الكثير من المعوقات التقنية التي كانت تعترض طريقها لو كانت اعتمدت على جهدها لوحدها .

وكان سعي ايران لاعادة احياء مشروع مفاعل " بوشهر " النووي، كبيراً، بعد انتهاء حربها مع العراق، على الرغم من تعرضه للقصف الجوي من الطائرات العراقية اثناء الحرب . وبعد ان تخلى الخبراء الالمان، عن استئناف العمل فيه، ازاء الضغط الذي مورس عليهم من قبل الولايات المتحدة الامريكية، فقد اتجهت ايران نحو روسيا، التي ابدت رغبتها وحماسها في اكمال نواقص هذا المفاعل، من خلال تعشيق التكنلوجيا الروسية النووية، مع الأساسيات الموجودة المنشأة من قبل الالمان، وكان الاعلان الايراني المتكرر، بولوج هذه التقنيات رغبتها بالاكتفاء الذاتي من الطاقة ([٧]) .

لقد تغيرت وجهة النظر الايرانية تجاه السلاح النووي، بعد الدروس التي خبرتها من حربها مع العراق مع ما اضيف اليه من اصطفاف معادي لها، في عموم العالم، الامر الذي دفعها الى تحقيق الحد الادنى من الاستعداد المسبق . وقد احسنت ايران في استغلال تفتت الاتحاد السوفيتي عام ١٩٩١، حينما استطاعت استقطاب العديد من الكفاءات والخبرات العاطلة عن العمل، وهذا ماسرع في خطواتها التقنية .

فضلاً عن ذلك وجود الرئيس – هاشمي رفسنجاني – على رأس السلطة ١٩٨٩ – ١٩٩٧، وهو المعروف بقدرته السياسية باعتماده نهج واقعياً كانت ايران بأمس الحاجة اليه في ذلك الوقت، من اجل البناء والتقدم .

كما ان التدقيق في رد الفعل الدولي، على حالة كوريا الشمالية عام ١٩٩٤، شجعها، وقدم لها دروساً في امكانية تجاوز العقبات في مايتعلق بتطوير اسلحة نووية، او بحتمية مجابهة رد الفعل الدولي، بالشكل السياسي والدبلوماسي، والذي لايجعل ايران، وكأنها تخرق ماوقعت عليه من اتفاقيات مع وكالة الطاقة النووية الدولية .

وقد سوقت ايران اعلاناتها الرسمية، بأن شكل العداء الموجه ضدها من قبل الولايات المتحدة الامريكية، ناجم من عدائمها المتبادل منذ قيام الثورة عام ١٩٧٩، قد لاقى قبولاً في النطاق الدولي . ولذلك فأن المحاولات الامريكية في تعطيل او ايقاف نقل الكنلوجيا النووية لايران، لم يأت ثماره مع كثير من الاطراف وتحديداً مع روسيا والصين (٨) .

وقد تريثت خطوات ايران في مجال التقنيات النووية، بعد ان ادركت ان خصمها السابق – العراق – قد بات تحت حصار لايمكن النفاذ منه، فضلاً عما تعرض له من تدمير وخراب بعد وقائع معركة عاصفة الصحراء ١٩٩١، ولذلك باتت قدرته غير التقليدية في المجال التسليحي، عرضة للمصادرة او التدمير، تحت اشراف مفتشي الأمم المتحدة . لكن حصول ذلك لم يمنعها، من ايقاف توجهها بهذا المجال، مما يوحي بأن الدافع المستمر وراء هذا البرنامج، كان ناتجاً عن رغبة حذرة وغامضة بتحصين الذات، ضد مستقبل غير مضمون(٩) . ونجد ان استمرار ايران بالسعي لتطوير قدراتها النووية مرده الى رغبتها في استعادة بريقها السابق عند مؤيديها في الداخل والخارج، فضلاً عن ان الخيار النووي، ظهر كمخرج لازمة الظلم . اي ان الاتجاه تطور مع مرور الايام، من التحصين ضد العراق الى الاستقلالية في مجال الطاقة، ومن الهيبة الاقليمية الى ردع الولايات المتحدة الامريكية .

وقد تصاعدت وتيرة العمل في البرنامج النووي بعد عام ١٩٩٩، في ظل رئاسة الاصلاحي – محمد خاتمي – وبشكل هادىء ومنظم، ساعدها على ذلك قبول المجتمع الدولي لسياسات الرئيس – خاتمي – الاصلاحية، رافق ذلك تعاون ايران مع وكالة الطاقة النووية بشكل فعال، وخاصة في موضوع الزيارات التفتيشية المقررة من الوكالة (١٠). والاهم من كل ذلك، خروج منافسها التقليدي – العراق – من حلبة السباق النووي، جراء تداعيات حرب عاصفة الصحراء واستمرار الحصار الدولي عليه . ولم تشهد تلك المدة أية أزمات او احتناقات بين ايران ووكالة الطاقة النووية او المجتمع الدولي .

لكن في منتصف سنة ٢٠٠٢، انكشفت لوكالة الطاقة النووية الدولية، وللمجتمع الدولي، الدوافع غير المصرح بها لأمتلاك القدرة النووية، من خلال المعلومات المفاجئة التي كشفت عن وجود مرافق غير معلنة " سرية " لانتاج دورة الوقود النووي في ايران، وهي مرافق ذات قيمة عالية في مايخص تصنيع الاسلحة النووية . وكان الابرز فيها مراكز " ناتنيز " و " اراك " والتي مضى على وجودهما، ثمانية عتشر عاما، وهما تحت التشغيل وخارج رقابة وكالة الطاقة النووية الدولية، الامر الذي فقدت ايران جرائه مصداقيتها امام المجتمع الدولي، وجعلها في دائرة الشكوك الدائمة بين ماتعلنه وتصرح به وبين ماتخفيه لبرامجها السرية ذات التوجه العسكري (١١) .

حدوث ذلك، دفع ايران الى محاولة التوصل الى تسوية مع الترويكا الاوربية " EU – 3 " تضمنت قيوداً على انشطتها . وهذا ما تحقق في عام ٢٠٠٣، لكن بعد عامين مزقت ايران هذه القيود وتحررت منها، مما جعلها أشبه بالمتحدي للمجتمع الدولي . وعلى الرغم من ان ايران كانت تهدف الى ايجاد توازن بين ضرورة طمأنة الاخرين حول الطبيعة السلمية لانشطتها، وبين طموحاتها . الا ان المفاوضات مع وكالة الطاقة النووية الدولية، ومع الترويكا الاوربية، لم تنجح الا في زيادة الشكوك لديهم، لأن ايران تصرفت كدولة ضبطت في حالة اهمال صارخ لالتزاماتها، وعلى الرغم من ذلك فهي لاتعلن عن برامجها السرسة الكثيرة، وكان آخرها منشأة " قم " قد اضاف حطباً لنيران مشتعلة . وتعززت الشكوك اكثر، من خلال الاسلوب والتكتيكات التي اعتمدتها ايران في التفاوض . ولذلك بات يقيناً عند المجتمع الدولي، بأنه من المستحيل التأكد من ان ايران لن تصنع اسلحة نووية بشكل سري، تحت غطاء اي اتفاق يسمح لها لتخصيب اليورانيوم (١٢) .

تخصيب اليورانيوم ومخاطر الطاقة النووية :

لقد كان لعملية تخصيب اليورانيوم، آثارها في تعقيد مشكلة الملف النووي الايراني، ولاسيما إنها رافقت تصريحات خطيرة من ايران من جهة، ومن المعسكر المواجه لها وغير الراغب بأمتلاكها للطاقة النووية بابعادها السلمية والعسكرية من جهة اخرى، مما القى بأثقاله على عموم الحالة .

كما ان عملية التخصيب، استخدمت احياناً، للادعاء المبالغ فيه من قبل الطرف الايراني – للأسباب داخلية ودعائية – مما اعطى المعسكر الغربي، حججاً، جرى استثمارها جيداً في تشديد كافة الاجراءات ضد ايران، حتى وصل الامر لاستحصال عقوبات دولية من قبل مجلس الأمن (security council)، هذا غير العقوبات التي تفرضها الدول وفقاً لخياراتها التي تجدها ضرورية .

وموضوع التخصيب، جرى تعليقه لمرات عديدة جراء المفاوضات التي كان يجريها مفاوضو " الترويكا الاوربية " المكون من بريطانيا وفرنسا والمانيا، والتي يرمز لها بـ " 3 – EU "، مع الجانب الايراني ([١٣])، او جراء الضغوط الدولية المتعددة الاشكال الا ان الجانب الايراني، يعاود موضوع التخصيب مجدداً، بعد ان يلمس ان مايتفق عليه مع تلك الاطراف لايجرى الالتزام به من قبلهم، فالجانب الايراني يحاول ان ينفذ ماعليه من التزامات، في حين تبقى التزامات الاطراف الاخرى، غير ملتزم بها، وهذا مايدفع الايرانيين للخروج عن صيغ الاتفاقيات المعقودة . وازاء تلك اللعبة المكررة، والتي باتت بصفتها أحد مشاهد تجاذبات هذه القضية، فقد تبنى فريق الترويكا الاوربية " 3 – EU " وبدعم من الولايات المتحدة الامريكية، قراراً داخل وكالة الطاقة النووية الدولية، في شباط / فبراير ٢٠٠٦، باحالة ملف البرنامج النووي الايراني، الى مجلس الأمن التابع الى منظمة الأمم المتحدة، بعد أن حصل المشروع المقدم بهذا الاتجاه، على (٢٧) صوتاً بالتأييد مع رفض (٣) دول، وامتناع (٥) دول عن التصويت ([١٤]) .

وعلى الرغم من خطورة ماحصل، الا ان التعامل الايراني معه، كان تصعيدياً، معبراً عن لغة غاضبة وغير دبلوماسية، حيث كانت خطابات الرئيس الايراني – نجادي – ازاء هذا الموضوع، تصعيدية وصاخبة، مع مارافقها من استياء من السياسات الغربية . ورغم صحة مايقوله الرئيس الايراني، خطة في الشكل الانتقائي والمعياري الذي يمارسه الغرب مع القضايا الساخنة، الا اننا نجد ان السياسة الهادئة والرزينة، كانت اشقى واوجع للمعسكر الغربي، مما يقوله – نجادي - . ترافق مع ذلك الصخب، وفي ممارسة تصعيدية، نصب اعداداً كثيرة من اجهزة الطرد المركزي من نوع " B2 " وهو الجهاز الاحدث والاكثر تطورا، بما يمكن ايران من زيادة ادائها من تنقية غاز اليورانيوم لتحويله الى وقود لمحطات الطاقة، او باستخدامه في احد الشؤون العسكرية المحظورة ([١٥])، وهذا ما اوقع كثيرين من الدول والافراد، في وهم المخاطر التي ستحصل جراء تلك الخطوة، مما جعلهم اقرب الى فهم الموقف الغربي بعمومه .

وعلى الرغم من احقية ايران في هذا الجانب، لكننا نجد ان هذه الخطط تنطوي على مبالغات كبيرة، يستخدمها النظام السياسي داخلياً، للترويج لخطابه السياسي ومقبوليته، فضلاً عن ذلك، فالجميع، بما فيهم الولايات المتحدة الامريكية ودول الترويكا الاوربية، يعرفون محدودية القدرات الايرانية الحالية في مجال تخصيب اليورانيوم، لكن ذلك لم يمنع المسؤولين الايرانيين، من التصعيد والمواجهة . وحصول ذلك يعني استفزازاً مباشراً ومقصوداً لجميع الاطراف الدولية، التي تدعي ان ايران تعتزم الوصول بقدراتها الى مستويات تمكنها من انتاج يورانيوم مخصب بنسبة عالية وصالحة للاستخدام العسكري ([١٦])، وهذا ما تأكد، حينما اعلن الرئيس الايراني – نجادي – في نيسان / ابريل ٢٠٠٧، دخول بلاده مرحلة الانتاج الصناعي للوقود النووي ([١٧])، ناقلاً بذلك مستويات الصراع الحاصل، الى مرحلة اعلى واخطر ومزوداً الغرب بقرينه لاتحتاج لدليل، كونها صادرة من اعلى مسؤول في الدولة الايرانية، .

لقد كان موضوع تخصيب اليورانيوم، النافذة التي تمسكت بها الولايات المتحدة الامريكية وثلاثي الترويكا الاوربية، في الضغط على ايران، خاصة بعد رفض الاخيرة، كل الدعوات التي وجهتها لها الوكالة الدولية للطاقة الذرية ومجلس الامن، في التراجع عن تلك السياسة . ورغم تفهمنا للموقف الايراني في موضوع التخصيب، والذي لايشكل خرقاً للالتزامات التي تنظم العلاقة بين ايران والوكالة الدولية للطاقة الذرية، بما فيها توقيعها على معاهدة حظر الانتشار النووي في العالم، الا ان الغرب، وتحديداً الولايات المتحدة، يعاونها في ذلك ثلاثي الترويكا، جعلت منها، وكأن ايران على ابواب الحصول على السلاح النووي

. ترافق مع ذلك، كثير من الادعاء المبالغ فيه من الطرف الايراني من خلال تصريحات مسؤوليهم، التي تنطلق من كون ايران وصلت في ابحاثها النووية الى مرحلة لاتجد في ظلها ضرورة للتنازل او حتى التفاوض . وبالمقابل يحاول الايرانيون، التنويه الى وجود ضرورة للحديث مع الولايات المتحدة، والغرب عموماً، حول قضايا اقليمية تتعلق بافغانستان والعراق والشرق الاوسط، على اعتبار ان تخصيب اليورانيوم اصبح حقيقة ثابتة وامراً واقعاً (١٨) .

نجاح ايران في اجراء تخصيب اليورانيوم، ومن ثم انتاجه صناعياً، اوهم القادة في ايران، بأن بلادهم باتت احدى القوى الكبرى في العالم، وهذا ماكان يلاحظ في لهجة ومعاني تصريحات اولئك القادة في كل الانشطة المتعلقة بهذا الموضوع . لكن فاتهم ان امتلاك تكنلوجيا التخصيب، قد لايرتبط بالضرورة بمستوى التقدم العلمي والتقني للدولة، او لمكانتها الدولية من خلال ماتملكه من نفوذ وقوة، بقدر ما يرتبط باعتبارات الجدوى الاقتصادية من وراء تطوير وامتلاك مثل هذه التكنلوجيا (١٩) . ولعل في نموذج باكستان " النووية " الدال على ذلك، حيث تعيش وضعاً سياسياً مضطرباً ووضعاً اقتصادياً أصعب، رغم كل ماتملكه من اسلحة نووية، في حين، ان ايران للآن، لم تصل للمستوى التكنلوجي الذي وصلته باكستان في هذا المضمار .

انجاز التخصيب، افضى لنتائج متغايرة عن بعضها البعض، فقطاعات واسعة من الايرانيين، تجد ان تكلفة ما انجز، رغم عدم الحاجة الضرورية له، لم تنعكس مردوداته على حياة الناس . في حين ان الخطاب الرسمي الايراني، يبرر هذه التكلفة، بحاجة البلد لاستخدامه في المفاعل المقامة او المزمع اقامتها، والتي توفر طاقة كهربائية نظيفة، فضلاً عن ان امتلاك مثل هذه التكنلوجيا، امر تحتاجه ايران لهيبتها ودورها الاقليمي (٢٠) .

وفي هذا الصدد، فقد اشارت دراسات ذات تخصصات بالشأن النووي قدمتها مجموعة " EU – 3 " لايران، أدت فيها المانيا، الدور الرئيس، ان معادلة (التكلفة – العائد) والتي وظفت ايران من خلالها في برنامجها النووي، المليارات الكثيرة، غير مجدية، لكون ان المفاعلات الموجودة في ايران قليلة، ولا تتكافأ والمردود الاقتصادي لمثل هذا الاستثمار زائداً ان الاحتياطي المتاح من خام اليورانيوم المتوفر في ايران، قليل ولايكفي لاستمرارية تشغيل المفاعل النشطة لفترة طويلة، مما يضطرها بعد نضوب هذا الاحتياطي، الى شراء اليورانيوم الخام من السوق السوداء، بأسعار مضاعفة (٢١)، جراء انماط العقوبات الدولية الحاصلة والمضايقة التي تفتعلها الدول الغربية، اتجاه اي تقدم علمي او تقني في بلدان العالم الثالث، ولا أظن ان الولايات المتحدة والغرب عموماً، يرتاحون او يساعدون النظام الايراني، لكونه حسب تقديرهم، نظام سياسي خطير وغير منضبط (٢٢) .

ان برامج الطاقة النووية في جميع انحاء العالم، ترتبط بجملة من المخاطر التي تهدد سلامة البيئة وصحة البشر، مما يجعل فوائدها، تكاد ان تتساوى مع اضرارها . وفي مايخص البرنامج النووي الايراني، فهناك الكثير من المخاطر الزائدة عن سواها، تقف في مقدمتها، احتمالية توجيه ضربة عسكرية تستهدف المنشأت النووية من قبل الولايات المتحدة او اسرائيل، او من خلالهما بضربة مشتركة (٢٣)، مما يجعل حدوث التسرب النووي، تتحقق بطريقة واسعة، ويجعل من اماكن تواجد المنشأت النووية، مخاطر هائلة على مايحيط بها من حزام سكاني، خاصة وان ايران لاتملك افضل التقنيات والتجهيزات الامنة، لمنع تسرب الاشعاعات النووية ان حدث امر كهذا (٢٤) .

من جانب آخر، فأن المخاطر الاضافية في مايخص استخدام الطاقة النووية في ايران، تزداد، اذا عرفنا، ان عموم الاراضي الايرانية، تقع على الخط الزلزالي المستمر، لأنها واقعة فوق الكثير من الفوالق الكبرى في القشرة الارضية، مما يجعلها عرضة لزلازل متكررة، مايعني أن حدوث الزلازل والهزات الارضية – وهي تحدث دائماً – في ايران، معناه ارتفاع مخاطر اضافية، مع علمنا، ان الجانب الايراني، لم يغفل عن الانتباه لهذه المخاطر وهو يبني منشأته النووية، لكن آثار وتداعيات الزلازل والهزات الارضية، تتسع احياناً لتشمل مساحات جغرافية واسعة، قد لاتكون ضمن التقدير العام مشمولة بمخاطر هذه الظاهرة الطبيعية .

الى جانب هذه الاخطار، فهناك خطر آخر ينشأ عن حوض تخزين الوقود النووي المستنفذ، قد تؤدي الحوادث في احد المعامل، الى انبعاثات اشعاعية متزايدة، تهدد صحة البشر وسلامة البيئة، خاصة وانه في حال تأخرت عملية اعادة الوقود المستنفذ لنحو (١٥) عاماً على سبيل المثال، فإن الخطر الاشعاعي الناجم عن الوقود المتراكم في حوض التخزين، سيتجاوز الخطر الذي يمثله الوقود الناشط في قلب المفاعل ([٢٥]) . فضلاً عن ذلك، فأن عملية تخزين النفايات ستنطوي على مخاطر كبيرة، وهذا مايتوجب على ايران فعله من خلال امكانية تخزين او تصريف النفايات المنتجة في البيئة ضمن الحدود والمعايير المسموح بها دولياً ([٢٦]) .

وبعد الاتفاق الذي وقعته ايران مع الدول الغربية مجموعة (٥+١) ووكالة الطاقة النووية الدولية في ايلول/سبتمبر ٢٠٠٩، والذي سمح لها باستمرار تخصيب اليورانيوم لحدود ٥%، على ان يجرى نقله الى روسيا لتنشيطه لمستوى ٢٠%، ومن ثم يرسل لفرنسا لانتاجه كقضبان صالحة للاستخدام، فأن ايران، وبعد مساومات كثيرة ومطولة، رفضت هذا الاتفاق وتنصلت من التزاماته، بعد رفضها تسليم اليورانيوم المخصب، للحصول على وقود لمفاعل الابحاث الذي تملكه، مما يعني رفض مشروع الاتفاق الدولي، الذي يهدف الى تهدئة التوتر حول برنامج ايران النووي بوضعه الحالي . وقد جاء هذا الرفض على لسان مرشد الثورة آية الله – خامنئي – الذي يملك اعلى الصلاحيات الدستورية ([٢٧])، والتزمت به واعلنته كافة اجهزة الدولة الاخرى، حينما رفضت نقل اليورانيوم الايراني المخصب خارج ايران، وطالبت بدلاً من ذلك، بوصول اليورانيوم عالي التخصيب لها، ومن ثم يمكنها ارسال الكمية المعادلة لبلد التوريد . بل ان بعض القيادات الايرانية، ترى في هذا الاتفاق، خدعة غربية لاتطمئن ايران بشيء، لأنهم يخشون ان تضع الدول الغربية يدها، على مايرسل من ايران من يورانيوم مخصب، دون ضمان بعودته ([٢٨]) . ولعل ذلك عذر تبريري، لأنه بامكان ايران، التنصل من الاتفاق ومعاودة التخصيب ان مارس الغرب معهم هذه اللعبة الخطرة .

ان الازمة المتصاعدة بين ايران وعموم المجتمع الدولي، في مايخص برنامجها النووي، باتت لعبة مشدودة وخطرة على الجميع، وفي المقدمة منهم، دول المنطقة لما تفرزه من تداعيات ([٢٩]) . ونرى ان ايران ادارت ادائها في هذا الجانب، حتى هذا الوقت، بحرفية عالية، حيث استطاعت ان تصل لمستويات تكنلوجية متقدمة، من خلال لعبة المساومة السياسية والتطويل بأشكال وعمق ما تتفق عليه وماتلتزم به، فهي تشتري الوقت، وقد نجحت فيه، في وقت لم تتأسس قاعدة فهم مشتركة عند جميع الدول غير الراغبة في ولوج ايران هذا المسلك التقني، وهذا مايمنحها وقتاً هي بحاجة اليه، وقد تنجح فيه للمستويات التي تريدها وترغب بها .

فضلاً عن ذلك، فأن ايران طالبت بما سمته المقاربة الاقليمية، التي تمكنها والاطراف الداخلة في اللعبة، من الوصول الى تسوية مقبولة من جميع الاطراف في وقت انتقدت الوكالة الدولية للطاقة الذرية، في تقريرها المعلن نهاية تشرين الثاني / نوفمبر ٢٠٠٩ ايران، ازاء تحديها المجتمع الدولي، باستمرارها بالتخصيب التي تخشى منها مجموعة " ٥+١ "، بأن تستغلها ايران لاغراض عسكرية . خاصة وان الوكالة اكدت وجود " ١٧٦٣ " كلغم من اليورانيوم ضعيف التخصيب لديها، مع استمرار سلوكياتها السرية في هذا الجانب، وضربت مثلاً بمفاعل " قم " الذي كشف عنه في ايلول / ٢٠٠٩ ([٣٠])، مما يفقد الجانب الايراني الكثير من المصداقية والقبول في الطروحات المتداولة .

المانيا وايران النووية وخيارات المستقبل:

اضطلعت المانيا بجهد فردي وجماعي من خلال نشاط الترويكا الاوربية في متابعة الشأن النووي الايراني ومعالجته، ساعية من ذلك الى ان يحقق جهدها، النجاحات التالية : اولاً : منع ايران من امتلاك سلاح نووي يعطيها دوراً متميزاً في الشأن الاقليمي ويعرض المنطقة لاهتزازات خطيرة، تكون اقصاها تعريض أمن " اسرائيل " للخطر، وثانياً : تنظيم حجم ومدى المصالح الالمانية في ايران، بما يجعل الطريق سالكاً امام الشركات الالمانية لاقتناص الفرص التجارية والاقتصادية فيها، وثالثاً : حضور المانيا مفرد، او

من خلال الترويكا في ايران وفي المنطقة، وبما يعزز دورها ودور الاتحاد الاوربي كقوة متطلعة لدور فاعل في الاحداث الدولية (٣١) .

كما علينا ان لانغفل الارث الالماني الحاضر في مجمل النشاط الايراني، سواء في العهد البهلوي او في عهد الثورة الاسلامية، حيث يرتبط البلدان بعلاقة متميزة منذ اواخر ثلاثينيات القرن الماضي، سعى الطرفان لتوطيدها وابعادها عن اي مسلك خشن، وهذا مايمكن ملاحظته من حجم التبادل التجاري الواسع بين البلدين، دون ان تؤثر عليها النظرة المتشنجة والمريبة بالنظام الاسلامي في ايران، من قبل عموم المعسكر الغربي نتيجة للتغييرات التي حصلت في ايران بعد عام ١٩٧٩ .

وعلى الرغم من جملة من الفعاليات العنيفة التي مارستها السلطة الجديدة في ايران بعد عام ١٩٧٩، ازاء معارضيها، بما فيهم المقيمين في المانيا، باشكال متعددة، منها الاغتيالات السياسية، وممارسة التفجيرات او اعتقال المناوئين لسلطتها بشكل تعسفي وخارج سياقات الحفاظ على الحدود الدنيا من حقوق الانسان، والتي تضعها الديمقراطيات الغربية في سلم اولوياتها، خصوصاً وان في المانيا جالية ايرانية يقارب عددها المليون، فقد حرص الطرفان، على ان يبقيا علاقاتهما مستمرة رغم ماشاب طريقها من اشكال غير مرضي عنها، نتيجة لحاجة ايران للنافذة الالمانية تقنياً وسياسياً، وحاجة المانيا للحفاظ على ارثها السابق في ايران، مع مايعززه من فرص تجارية واقتصادية واسعة، تقدمها الساحة الايرانية وبشكل مغر، ويقع في المقدمة من ذلك موارد الطاقة من نفط وغاز (٣٢) .

و على الرغم من جهود المانيا، الساعية للتهدئة في مايخص التعامل مع الملف النووي الايراني، من خلال الحوار والتفاوض وتلطيف الاجواء، الا ان موقفها كان واضحاً بعد ازدياد الشك بالجهد الايراني وقدرته على تصنيع سلاح ذري ضمن فترة زمنية لاتتجاوز العامين، وهذا ما اكدته التقارير الاستخبارية لكل من المانيا وفرنسا، وهذا ماعبرت عنه المستشارة الالمانية " انجيلا ميركل " في خطابها امام الكونغرس الامريكي في بداية تشرين الثاني / ٢٠٠٩، حينما رفضت رفضاً باتاً، امتلاك النظام الايراني لأي سلاح نووي لعدم ثقة المجتمع الدولي فيه، خاصة في ظل تصاعد لهجة قادته ضد الجميع، وفي المقدمة منهم " اسرائيل " الامر الذي يعرض امنها لأخطار كبيرة، مؤكدة " ان حصول ايران على سلاح نووي، أمر غير مقبول اطلاقاً، ولا يوجد أي تسامح في خطورة وقوع اسلحة دمار شامل في ايدي ايران التي تهدد أمننا " واوضحت " أن وجود قنبلة نووية في ايدي رئيس ايراني ينفي وقوع محرقة اليهود ويهدد اسرائيل وينفي حقها في الوجود، امر غير مقبول " (٣٣) . كما ان المانيا حالها، حال الجميع تشك في مخططات ايران السرية، خاصة بعد افتضاح مفاعل " قم " الذي كان سرياً قبل الاعلان عنه، مثلما حدث الامر مع مفاعل " ناتنز "، مع تصاعد الشكوك حالياً في اقدام ايران، على بناء مفاعل جديد قرب طهران، اطلقت عليه اسم " ميتفاز "، فضلاً عن تبدل الادعاءات والتبريرات الايرانية، بين فترة واخرى، حول الخروقات التي تسجلها وكالة الطاقة الدولية على ايران (٣٤) .

ولاشك في هيمنة وجهات نظر مختلفة على الطريقة الواجب التعامل بها مع الملف النووي الايراني، واذا كان الجميع على اتفاق يمنع ايران من امتلاك سلاح نووي، لخطورته على المنطقة والعالم، خاصة وان ايران، ما انفكت في اعلاناتها، بالاشادة بالخطوات المتقدمة التي تحققها في موضوع الصواريخ البالستية، وهذا يعطي مؤشراً آخراً، لخطورة مايحصل . وفي مايخص المانيا، وتبعاً لمصادرها الاستخبارية، فأنهم يؤكدون، استمرار ايران في السعي لامتلاك رأس نووي، بعد الانتهاء من تحويل اليورانيوم الخام الى وقود نووي، مع تأكيدهم وجود مواقع اخرى سرية، تعمل على تخصيب اليورانيوم . ولن ما اعلن عن بعض المواقع، ليس الا جزءاً يسيراً من شيء اكبر، مدللين بصحة معلوماتهم، بأن ايران " بلد كبير " يمكن فيها اخفاء اشياء كثيرة (٣٥). ويمكن ملاحظة ذلك من النظر بخارطة ايران والمواقع النووية المعروفة والمؤشرة من قبل الوكالة الدولية للطاقة الذرية، " مرفق رقم ١ " .

وازاء عدم شفافية الردود الايرانية لأسئلة الوكالة الدولية للطاقة الذرية الخاصة بالموضوع، واجوء ايران الى العديد من التكتيكات السياسية، بما فيها سياسة شفير الهاوية، والتهديد بأفتعال ازمات مفتوحة الاجال، مما ادى الى فشلهم في تطمين المجتمع الدولي حول مساعيهم في الشأن النووي، يرافق ذلك لهجة اعلامية تصعيدية ومتشنجة من قبل القادة الايرانيون ضد الولايات المتحدة و " اسرائيل " وعموم المعسكر

الغربي ([١])، وهذا مادفع المجتمع الدولي لتكثيف ضغوطه على طهران، مطالباً اياها بالوضوح والشفافية والانصياع للقرارات الدولية، والا ستزداد العقوبات، بما يجعل ايران بصندوق مقفل، كحال العراق بين اعوام ١٩٩٠ – ٢٠٠٣ . الا ان الموقف الايراني، لم يذعن لهذه الضغوط، رغم الاضرار التي لحقت به، جراء العقوبات المتعددة الاشكال، معتبراً ان موضوع تخصيب اليورانيوم بات مطلباً شعبياً، لايمكن التنازل عنه، لانه مرتبط بالارادة السياسية لايران .

ومع ان المواقف السياسية، متغيرة ومتبدلة، لكن مايبدو ظاهراً، ان ايران، اقفلت الباب امام الصفقة النووية الاخيرة التي توصل اليها الطرفان في جنيف في ايلول / ٢٠٠٩، الامر الذي يعني تصعيداً للمواقف، وهذا بحد ذاته، قد يعطي عذراً او حجة للاوساط الصهيونية في " اسرائيل " ان تورط الادارات الامريكية المتطابقة معها في الاتجاه، نحو توجيه ضربة عسكرية ضخمة ضد ايران، مما يدخل المنطقة في اتون ازمات كبيرة . لكن مع كل هذه المخاطر المحتملة، فهناك ثلاثة خيارات اخرى امام المعسكر الغربي للتعامل معها في شأن الملف النووي الايراني : الأول : ان تحاول الدول المعنية (٥+١) مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية، اقتناع ايران مجدداً بقبول مسودة الاتفاق من دون تعديل، وهو خيار تبدو حظوظه قليلة، والثاني : اجراء مزيد من المناقشات بين الدول ذات العلاقة (٥+١) ووكالة الطاقة النووية وايران، لتغيير بعض بنود الاتفاق الدولي، وهو ايضاً خيار صعب، في ظل تمسك المعسكر الغربي بمسودة الاتفاق الدولي الحالي، والثالث : وهو اصعب الخيارات، حينما يجد المعسكر الغربي بعمومه، فشل جهوده في هذا الجانب، الامر الذي يدفع نحو اصدار العقوبات الدولية او الثنائية المتشددة ضد ايران، بما فيها خيارات الفعل العسكري ([٣٧]) .

لكن علينا ان نشير الى حقيقة تؤدي دوراً كبيراً في مسارات هذه الملف الشائك، تتلخص، بأن ادارة الرئيس الامريكي – باراك اوباما – كانت مطالبة في نهاية عام ٢٠٠٩، بتقرير مسار الاستراتيجية الامريكية حيال ايران، في حالتي الفشل او النجاح، وهي الاستراتيجية التي ستأخذ بها كافة الاطراف، وفي المقدمة منهم، المانيا . وهي بنفس الوقت اختبار حقيقي يسعى الرئيس الامريكي الخروج منه منتصراً، سواءاً كان الامر عن طريق الدبلوماسية وفعلها الناعم، أم عن طريق التوجه للخيار العسكري وفعله الخشن، واضعين في نظر الاعتبار، ان الرئيس – أوباما – وأي رئيس امريكي آخر، يتطلعون بجهد مكثف للحصول على تفويض شعبي آخر، لمدة رئاسية ثانية، .... وايران وملفها النووي، تقدم اغراءاً لايقاوم لخدمة ذلك الهدف الرئاسي .

الخاتمة

ان تخمين نوايا ايران اكثر صعوبة من تخمين قناعاتها، خاصة وانها انفقت اموالاً طائلة على مشروعها النووي، الذي تقول، انه ذا منحى " سلمي " ولذلك فإن امتلاك ايران لسلاح نووي سيجعل منها منافساً خطراً وعاملاً مزعزعاً للاستقرار في منطقة، جيو – سياسية، شديدة الحساسية . كما ان تزامن وجود ايران نووية، مع عراق ضعيف ومفكك وواقع تحت النفوذ الايراني، سيعقد المشكلة، وينشر الاضطراب في المنطقة، ويدفع الاخرون للاستعانة بالاجنبي، مما يجعل الجميع في حالة تأهب لصراع قادم، قد تكون بعض صفحاته ذات شكل نووي، وفي ذلك كارثة هائلة، تدمر الانسان وكل شواهده الحضارية .

ايران ليست مستعدة، ان تتنازل عن أي شيء في مايخص ملفها النووي، لكنها مستعدة ان تقدم بعض التنازلات في الاطارات الامنية التي تؤثر فيها " العراق، لبنان، افغانستان، اليمن " لأنها تدرك ان الموضوع ليس تقنياً، بل هو سياسي، لذلك فهي تتنازل امنياً، لكنها لن تتنازل نووياً، والسبب في ذلك في تقديرها، ان التنازل الامني هنا او هناك، يمكن استعادته بالنفوذ المتحقق نووياً لكن الانحسار النووي، لايمكنها من الحفاظ على فعلها المؤثر امنياً، ... وفي ذلك تستمر اللعبة، بين الغرب وايران، على حساب مصالحنا الاساسية .

الهوامش:

١- كريستر الستوم – التسلح ونزع السلاح والأمن الدولي – الكتاب السنوي لعام ٢٠٠٦ – اعداد مركز دراسات الوحدة العربية – بيروت ٢٠٠٦ – ص : ١٠١٠ .
٢- هاشمي رفسنجاني – حياتي – ط ١ – تعريب دلال عباس – دار الساقي – بيروت ٢٠٠٥ – ص : ٢٢٢.
٣- شاهرام تشوبين – طموحات ايران النووية – ط ١ – ترجمة بسام شيحا – الدار العربية للعلوم ناشرون – بيروت – ٢٠٠٧ – ص : ١٠٠ .
٤- ستار جبار علاي – البرنامج النووي الايراني وتداعياته الاقليمية والدولية – ط١ – الناشر بيت الحكمة – بغداد ٢٠٠٩ – ص : ٧٩ .
٥- كريستر الستوم – مصدر سابق – ص : ١٠١١ .
٦- شاهرام تشوبين – مصدر سابق – ص : ٢٥ .
٧- محمد عبد السلام – المناطق الرمادية بين الاستخدامات السلمية والعسكرية للطاقة النووية – مجلة السياسة الدولية – العدد (١٦٥) – يوليو ٢٠٠٦ – ص : ١٧٢ .
٨- كينيث ارتيمرمان – العد العكسي للأزمة : المواجهة النووية المقبلة مع ايران – دار العلم للملايين – بيروت ٢٠٠٦ – ص : ٤٢ – ٤٣ .
٩- شاهرام تشوبين – مصدرسابق – ص : ٣٣ .
١٠-ستار جبار علاي – مصدرسابق – ص : ١٠١ .
١١- ممدوح حامد – اسلحة الدمار الشامل في الشرق الاوسط بين الشك واليقين – الدار الثقافية للنشر – القاهرة ٢٠٠٤ – ص : ٩٤ .
١٢- شاهرام تشوبين – مصدرسابق – ص : ٧٩ .
١٣- ستار جبار علاي – مصدرسابق – ص : ٩٨ .
١٤- احمد ابراهيم محمود – تخصيب اليورانيوم ... قفزة للمجهول في الأزمة الايرانية – ملف الاهرام الاستراتيجي – العدد (١٣٧) – مايو ٢٠٠٦ – ص : ٥٠ .
١٥- صحيفة الشرق الاوسط / لندن – اجهزة الطرد المركزي الايرانية ومخاطر التصعيد – العدد (٩٩٩٧) في ٢٠٠٦/٤/١ .
١٦- ممدوح حامد – مصدرسابق – ص : ٧٦ .
١٧- ايران : دخلنا مرحلة التخصيب النووي الصناعي مأخوذة :
WWW. CNN. Com 24.4.2007.
١٨- ستار جبار علاي – مصدرسابق – ص : ١٠٣ .
١٩- التسلح ونزع السلاح والامن الدولي ٢٠٠٧ – مركز دراسات الوحدة العربية – بيروت ٢٠٠٧ – ص : ٧١٤ .
٢٠- ستار جبار علاي – مصدرسابق – ص : ١١٣ .
٢١- المصدر السابق – ص : ١١٤ .
٢٢- احمد ابراهيم محمود – مصدرسابق – ص : ٥٦ .
٢٣- مجموعة مؤلفين اسرائيليين – اسرائيل والمشروع النووي الايراني –ط١ – ترجمة احمد ابو حرية – مركز الدراسات الفلسطينية – بيروت ٢٠٠٦ – ص : ٣٧ – ٧٩ .
٢٤- سكوت ريتر – استهداف ايران –ط١ – ترجمة امين الايوبي – الدار العربية للعلوم – بيروت ٢٠٠٧ – ص : ٨٥ .
٢٥- ستار جبار علاي – مصدرسابق – ص : ١٢٣ .
٢٦- المصدر السابق – ص : ١٢٥ .

٢٧- صحيفة الشرق الاوسط / لندن – خامنئي يرفض الاتفاق النووي – العدد (١١٣٠٣) في ٢٠٠٩/١١/٨ .

28- WWW. Aljazeera. Net 18.11.2009 .

٢٩- عاطف عبد الحميد – الخيارات العربية امام برنامج ايران النووي في موقع :
WWW. Aljazeera. Net 27.4.2009 .

٣٠- صحيفة الشرق الاوسط / لندن – ايران تدعو لمقاربة اقليمية – العدد (١١٣١٣) في ٢٠٠٩/١١/١٨ .

٣١- باسكال بونيفاس – الحرب العالمية الرابعة –ط١ – ترجمة احمد الشيخ – مكتبة الشروق الدولية – القاهرة ٢٠٠٦ – ص : ١٥٢ .

٣٢- شاهرام تشوبين – مصدرسابق – ص : ١١٢ .

٣٣- صحيفة الشرق الاوسط / لندن – ميركل : ايران نووية غير مقبولة ومن يهدد اسرائيل يهددنا – العدد (١١٢٩٩)في ٢٠٠٩/١١/٤ .

٣٤- مركز الدراسات الدولية – جامعة بغداد – الملف السياسي – مساعي الترويكا الاوربية لاحتواء ازمة ايران النووية – العدد (١٦) بغداد ٢٠٠٥ – ص : ٩ .

٣٥- صحيفة الشرق الاوسط / لندن – الغربيون متحدون سياسياً بشأن ايران – العدد (١١٢٦٤)في ٢٠٠٩/٩/٣٠ .

٣٦- شاهرام تشوبين – مصدرسابق – ص : ١٢٢ .

37- WWW. Aljazeera . net 30.11.2009 .

المصادر :

اولاً : الكتب باللغة العربية

١- التسلح ونزع السلاح والامن الدولي ٢٠٠٧ – مركز دراسات الوحدة العربية – بيروت ٢٠٠٧ .

٢- باسكال بونيفاس – الحرب العالمية الرابعة –ط١ – ترجمة احمد الشيخ – مكتبة الشروق الدولية – القاهرة ٢٠٠٦ .

٣- هاشمي رفسنجاني – حياتي –ط١ – تعريب دلال عباس – دار الساقي – بيروت ٢٠٠٥ .

٤- ستار جبار علاي – البرنامج النووي الايراني وتداعياته الاقليمية والدولية – بيت الحكمة – بغداد ٢٠٠٩ .

٥- سكوت ريتر – استهداف ايران –ط١ – ترجمة امين الايوبي – الدار العربية للعلوم – بيروت ٢٠٠٧ .

٦- شاهرام تشوبين – طموحات ايران النووية –ط١ – ترجمة بسام شيحا – الدار العربية للعلوم ناشرون – بيروت ٢٠٠٧ .

٧- كريستر الستوم – التسلح ونزع السلاح والامن الدولي – الكتاب السنوي لعام ٢٠٠٦ – بيروت ٢٠٠٦ .

٨- كينيث ارتيمرمن – العدد العكسي للأزمة – المواجهة النووية المقبلة مع ايران – دار العلم للملايين – بيروت ٢٠٠٦ .

٩- ممدوح حامد – اسلحة الدمار الشامل في الشرق الاوسط بين الشك واليقين – الدار الثقافية للنشر – القاهرة ٢٠٠٤ .

١٠- مجموعة مؤلفين اسرائيليين – اسرائيل والمشروع النووي الايراني –ط١ – ترجمة احمد ابو حرية – مركز الدراسات الفلسطينية – بيروت ٢٠٠٦ .

١١- مركز الدراسات الدولية / جامعة بغداد – الملف السياسي – العدد (١٦) بغداد ٢٠٠٥ .

ثانيا: الصحف والمجلات والمواقع الالكترونية
١- صحيفة الشرق الاوسط / لندن – العدد (٩٩٩٧) في ٢٠٠٦/٤/١
- العدد (١١٢٦٤) في ٢٠٠٩/٩/٣٠
- العدد (١١٢٩٩) في ٢٠٠٩/١١/٤
- العدد (١١٣٠٣) في ٢٠٠٩/١١/٨
- العدد(١١٣١٣) في ٢٠٠٩/١١/١٨

٢- مجلة السياسة الدولية – العدد (١٦٥) يوليو ٢٠٠٦
٣- ملف الاهرام الاستراتيجي – العدد (١٣٧) مايو ٢٠٠٦
4- WWW. CNN. Com 22.4.2007
5- WWW. Aljazeera. Net
- 27.4.2009
- 18.11.2009
- 30.11.2009

The European Attitude towards Iranian Nuclear program (Germany as an example)

Dr. Hameed Hammed Al-Sadoon Ali Mohammed Hussein Al-Amry
International Studies Center / Baghdad University

Abstract:

The research tries to discuss the European attitude towards the Iranian nuclear activities withen its ambitious nuclear program. It studies the European endeavor to settle this problem peacefully or to solve it by exerting economic and diplomatic pressures on the Iranian leadership so, it will give up its nuclear ambitions.

Germany exerts single efforts and others withen the European Troika to follow up the Iranian nuclear case attempting to prevent Iran from acquiring nuclear weapon which gives Iran a distinguished regional status. Thus , this situation will lead the current regional equivalence become unbalanced as well as it is conducive to dangerous consequences , to endanger the security of Israel is the most important one.

Germany endeavors to increase its economic and commercial interests in Iran to ensure its presence singly or withen the framework of European Troika in the region in a way that will enhance its role and that of the European Union.

In fact, Germany aims to play an active and influential role in addressing international events.

In spite of its efforts that aim to appeasement in dealing with the Iranian nuclear dossier through dialogue or negotiation .

Its attitude will be unaccepted if the doubts concerning Iranian intentions and having capability to produce nuclear weapon in a way that will endanger Israel security will be ensured. In this case Germany will support the western attitude that refuses the Iranian ambitions.